اجل التطوير الشامل ، حتى ولو كان عن طريق المصادرة ، وهي طريقة مشروعة لتركيز الاراضي من اجل التطوير في كل دولة متطورة » (المصدر نفسه) ٠ واثباتا لذلك ، فان الاراضي المصادرة ليست ـ على حد زعمه ـ مخصصة لتطوير القطاع اليهودي فقط ، وانما للقطاع العربي ايضا ، ومثله في ذلك ما يجري في قرية المكر « حيث صودر ٢٠٠٠ دونم ، خصصت جميعها لبناء قرية الفلل الجديدة ، المخصصة للسكان العرب ، ولايواء عرب من عكا وقرى المنطقة الذين يقيمون في ظروف سكنية سيئة » (المصدر نفسه) ٠ ودون ان يذكر طبعا ان عرب عكا وقرى المنطقة هؤلاء ، هم الذين ترحلهم سلطات الاحتلال من عكا القديمة وقرى الضواحي لتفريغها من سكانها العرب لصالح المستوطنين اليهود ، كما ولم يذكر ان هذا « التطوير » الذي يتحدث عنه ، كان قد رفضه المؤتمر القطري الشعبي الممثل لكافة الاتجاهات بين الجماهير العربية ، المنعقد في ٧٦/١٠/١٨ ، والذي يهدف الى « تجريد الفلاحين العرب من اراضيهم وتحويل الشعب العربي في اسرائيل الى شعب بلا وطن بحجة « التطوير » و « التصنيع » و « الاسكان » (معاريف ٧٦/١٠/٢١)

ولكي يقنعنا مناحم راهط بصحة اقواله ، وبأن ما قاله ليس بدعة او اشاعة ، كان لا بد له من أن يورد ذلك على لسان « الكثيرين ممن صودرت اراضيهم » ، والذين لا يعترفون بشرعية تمثيل اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي ، لهم ، والذين اجابوا على اسئلته ويضمير المتكلم « ٠٠ لقد كنا نغلي في السنة الماضية ، وكانت المصادرات موضوع الساعة ، ولكن بعد مرور سنة كاملة ، استطعنا خلالها ان نهدأ ، لقد تحققنا ان المصادرات ليست عملا يوميا ، بل وبعضها (٢٠٠٠ دونم بالقرب من قرية المكر) كانت فعلا لمساعدة العرب ، كما وان سياسة مديزية اراضي اسرائيل بالنسبة للعرب ساهمت في تهدئة الخواطر ، والمديرية التي وافقت على ان تعوض اصحاب الارض ليس فقط بمبالغ طائلة ووفقا لقيمة الارض في المستقبل ، بل ووافقت على ان تخصص اراض بديلة لكل من يرغب في ذلك ، مما ساهم مساهمة كبيرة في تهدئة الخواطر في القرى التي صودرت اراضيها » (معاريف ٧٧/٣/٣٠)

واكثر من ذلك ، فان المجلس المحلي في ام الفحم قد عقد جلسة خاصة « للبحث في التطورات التي طرأت بشأن الاراضي ، والتي تدعي القرية ملكيتها لها » و « قد تقرر في نهاية الجلسة وقف الاضراب العام الذي كان مقررا ليوم ٣٠آذار، بعد التسوية التي توصل اليها المجلس مع مديرية اراضي اسرائيل » وذلك « لبناء مساكن شعبية ، ومساكن للازواج الشباب ، والمدارس والمصالح العامة » (معاريف ٧٧/٣/٢٥)

وحقيقة الامر ، ان السلطات الاسرائيلية ، بعد ان صادرت ما يقارب الـ « ١٤٠ الف دونم من اراضي ام الفحم منذ عام ١٩٤٨ ، ولم يبق لها سوى ٢٤ الف دونم ، عادت وصادرت منها ١٢ الف دونم محرش ٠٠ ثم عادت قبل عام وصادرت مرة اخرى مما تبقى ٤٠٠٠ دونم بأمر من وزير الداخلية ، وضمتها الى مجلس منشي اليهودي » (الاتحاد ٧٦/١٠/٢١) وكان المجلس المحلي « قد رفع قضية بشأنها ضد مديرية اراضي اسرائيل ، لمحكمة العدل العليا ، التي اجلت النظر بها الى ٧٧/٣/١٥ » (الاتحاد ٧٧/٢/٢٥) ٠وكانت هذه الارض « مسجلة باسم المندوب السامي البريطاني ، ثم نقلت على اسم مديرية اراضي اسرائيل ، وعندما وصلت المباحثات بشأنها الى طريق مسدود ، قرر المجلس المحلي اقامة اضراب شامل في بداية شهر آذار ، وكذلك في ٣٠ آذار ٠٠ هذا التاريخ الطافح بالمعاني ، « يوم الارض » كي يشكل وسيلة للضغط على اوساط مختلفة » (معاريف ٧٧/٣/٢٥)